الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شهادة مشاركة

يشهد السيد مدير معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ورئيس الملتقى الوطني أن:

د. كباهم سامي / جامعة المسيلة

قد شارك (ت) بمداخلة تحت عنوان:

"الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر."

و ذلك في الملتقى الوطني الحضوري .و عن بعد، الموسوم بـ:

" الجامعة والتنمية المحلية : دعم ريادة الأعمال و الابتكار لخلق الشركات الناشئة"

المنعقد يومي 22-23 أفريل 2025.

مدير المعهد

مدير معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الدكتور كبير

المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

رئيس الملتقى

الدكتور زقاي وليد

المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الجامعة والتنمية المحلية دعم ريادة الأعمال والابتكار لخلق الشركات الناشئة

Scanné avec CamScanner

برنامج الملتقى الوطني: الجامعة والتنمية المحلية دعم ريادة الأعمال و الابتكار لخلق الشركات الناشئة

الثلاثاء 22 أفريل 2025

الجلسة الافتتاحية على الساعة 9:00 صباحا	
آيـــات بينـات من القـــرآن الكـــريـــم	
النـشيد الوطـني	
كلمة رئيس الملتقى الوطني	د.زقـــاي وليـد
الكلمة الترحيبية لمـديـــــر المعهد	د. كـبير يحـــيى
كلمة مدير المركز الجامعي	أ.د صـــــافي حبيب
الافتتاح الرسمي للملتقى من قبل السيد والي ولاية النعامة	السيد الوناس بوزقزة

المداخلة الافتتاحية: 9:30سا
من تقديم: د.سمير نور الدين /المركز الجامعي النعامة
عنوان المداخلة:
تعزيز الوظيفة التنموية للجامعة في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

فترة الاستراحة وتقديم الإكرامية (الساعة: 9:45)

الجلسة العلمية الأولى (10-11:30)	**الجلسة العلمية الثانية (10-11:30)**
(بقاعة المحاضرات فاري بوعناني)	**عن بعد (قاعة خاصة)**
رئيس(ة) الجلسة: أ.د بلويز عبد الوافي	**رئيس (ة) الجلسة:** د. حلوز وفاء

المحور1: دور الجامعة في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار المحلي

	إسم المتدخل	عنوان المداخلة		إسم المتدخل	عنوان المداخلة
01	أ.د. خويلد عفاف/ جامعة ورقلة – د. هشام محجوبة / جامعة عين تموشنت	ريادة الأعمال الجامعية والتنمية المحلية: دراسة تجربة مراكز تطوير المقاولاتية في الجزائر.	01	د. قويدر بن دبلة – د. ختير هراو- ط.د احمد موشاحانا/المركز الجامعي افلو	الجامعة واشكالية ريادة الأعمال والابتكار المحلي: آليات التكامل بين البحث العلمي واحتياجات السوق لتحقيق التنمية المستدامة

02	أ.د. دحماني محمد ادريوش/ جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس – أ.د. بلعربي عبد القادر / جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم	أهم العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي لطلاب جامعة مستغانم: استخدام نظرية السلوك المخطط	02	د.كريم بوعيسى – د. الهاشمي بعاج / جامعة الاغواط	تأثير التعليم المقاولاتي على تطوير المهارات الريادية لدى طلبة الجامعة: دراسة تطبيقية على جامعة الاغواط – تحليل البرامج التعليمية التي تهدف إلى تعزيز الفكر الريادي–
03	د. رميسة كلاش / جامعة أم البواقي – علالي أمال / جامعة تلمسان	*Enhancing the Partnership Between Universities and Enterprises in Algeria: University Measures to Support Economic Cooperation*	03	د. سارة بهلولي/ جامعة سطيف	دور مراكز دعم المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة الجامعيين– دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية (CDE)
04	د.بن جراد بورحلة – د. سي محمد كمال المركز الجامعي عين تموشنت	الجامعة كمحرك لريادة الأعمال والابتكار المحلي: نحو نموذج تكاملي بين التعليم العالي وسوق العمل	04	د. بوزادة براهيم/ جامعة بشار د. سعداوي فيصل / المركز الجامعي بالنعامة	دور الجامعات الامريكية في تعزيز المؤسسات الناشئة وريادة الاعمال
			05	د. بن عزة هشام – د. قاضي محمد / المركز الجامعي بالنعامة – د.حمزة جيلالي تومي /جامعة خميس مليانة	دور الجامعة في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار المحلي
05	أ.د. بوطيبة فيصل – د.مزيان عادل المركز الجامعي بالنعامة	دور الجامعة في دعم المؤسسات الناشئة: دروس من التجربة الإندونيسية	06	أ.د عبدلي مباركة – ط.د بودور قادة / المركز الجامعي النعامة	دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة وتعزيز الابتكار
06	د.حابي عبد اللطيف/جامعة تلمسان / د. بوزيان كريم جامعة أحمد زبانة غليزان / د. مليابي خالد / المركز الجامعي – النعامة–	أثر برامج التكوين الجامعي على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة: بين الأسس النظرية والممارسات التطبيقية في السياق الجامعي الجزائري			
07	د. مصطفى بن ميري جامعة يحي فارس بالمدية	الجامعة ودورها في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال	**المحور2 : الإطار القانوني والمؤسساتي لريادة الأعمال الجامعية**		
			07	د. كباهم سامي – د. الخير بوضياف / جامعة المسيلة	الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر
مناقشة عامة					
فترة الاستراحة والغذاء					

الجلسة العلمية الثالثة (12:30–14:00)	الجلسة العلمية الرابعة (12:30–14:00)
(بقاعة المحاضرات فاري بوعناني)	عن بعد (قاعة خاصة)
رئيس(ة) الجلسة : أ.د. بوطيبة فيصل	رئيس (ة) الجلسة: د. لعمري خديجة.

المحور 3 : تحليل واقع مراكز تطوير المقاولاتية، الحاضنات في الجزائر ودورها في دعم الشركات الناشئة المحلية

	إسم المتدخل	عنوان المداخلة		إسم المتدخل	عنوان المداخلة
01	أ.د. قاسي فاطمة الزهراء/ أ.د بن حمودة فطيمة/ جامعة البليدة 2	حاضنة الأعمال لجامعة البليدة 2 بين الواقع والتحديات	01	د. علوان رمزي – د. رميسة كلاش / جامعة أم البواقي	واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر و سبل إعادة بعثها.
02	د. عبد الهادي عبد العالي/ د. مالكي زوهير جامعة وهران 1	دور حاضنة أعمال جامعة وهران في تنمية ونشر الفكر المقاولاتي والمؤسسات الناشئة	02	د. وشاش فؤاد/ جامعة البويرة	واقع حاضنات الاعمال في الجزائر
03	أ.د.بن برطال عبد القادر أ.د.خنيش يوسف/ جامعة الأغواط	التدريب في مراكز تطوير المقاولاتية ودوره في تعزيز مهارات الطالب المقاول دراسة عينة من الطلبة المتدربين على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية بالأغواط	03	أ.د. فرعون محمد – د.علويط أميرة – د. بن يعقوب نور الهدى /المركز الجامعي النعامة	دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم الطلبة الجامعيين لإنشاء مؤسسات مصغرة خلال الفترة من 2013 إلى 2020

المحور 4: دور المقاولاتية و حاضنات الأعمال الجامعية: التحديات والفرص لتعزيز الشراكة مع المحيط الاقتصادي

04	د. سليماني سعيدة / جامعة قسنطينة 02 – د. شوشان سهام /جامعة باتنة 01.	الحاضنات الجامعية كآلية لدعم ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الناشئة في البيئة الاقتصادية المحلية—دراسة ميدانية بجامعتي باتنة 01وقسنطينة 02	04	د. بوريش أحمد— ط.د. إمام علي ياسر / المركز الجامعي مغنية ط.د. بوروبة ناصر / جامعة تلمسان	تحليل العوامل التي تؤثر على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين باستخدام نمذجة المعادلات البنائية *PLS-SEM* (دراسة عينة من طلبة معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي مغنية)
05	د. ياسر عبد الرحمان– د. عماد الدين براشن /جامعة جيجل	الحاضنات الجامعية وريادة الأعمال: آلية استراتيجية لتنمية الاقتصاد المحلي			
06	ط.د. كربوش أحمد، ط.د. ناصري خالد، ط.د. بن رمضان ميلودة /المركز الجامعي النعامة	تحليل تجارب حاضنات أعمال دولية في دعم التنمية المحلية وإمكانية تطبيقها في الحاضنات الجزائرية	05	مريم خزارد –العيد غربي / جامعة الوادي	حاضنات الاعمال الجامعية ودورها في استدامة المشروعات وربطها بالبيئة الاقتصادية المحيطة

مناقشة عامة

الأربعاء 23 أفريل 2025

الجلسة العلمية الخامسة (9:00–11:00) **حضوري (بقاعة الاجتماعات فاري بوعناني)** **رئيس(ة) الجلسة: د. شيباني عبد القادر**		
المحور5: تعزيز بيئة ريادية داخل الجامعات: السياسات، التمويل، وحماية الملكية الفكرية لدعم المقاولاتية		
01	د.سمير نور الدين / المركز الجامعي النعامة	مكانة المؤسسات الفرعية في المرجع الوطني لضمان الجودة
02	د. لكحل محمد ، د. بوزيان كريم / جامعة غليزان	تحليل وضعية المؤسسات الناشئة في الجزائر وفق منظور اقتصادي
03	د. محمد لعمري	المؤسسة الناشئة بين طموح حاملي المشاريع وأليات التجسيد في ظل القرار 1275.
المحور 6: نموذج العلاقة بين إنشاء المؤسسات الناشئة في الجامعات والتنمية المحلية: دراسات حالة من تجارب دول رائدة		
04	د. لحسين محمد، د. مختاري عبد الكريم، د. مصباحي احسان / المركز الجامعي النعامة	العلاقة بين المقاولاتية و الفقر في الجزائر –دراسة قياسية –
المحور 7 : نماذج ناجحة في ريادة الأعمال الجامعية		
05	ط. طالب احمد نور الدين، ط.د. بوعامر زينب /جامعة غرداية	نماذج ناجحة في ريادة الاعمال الجامعية – تجارب دولية ومحلية-
06	د. زقاي وليد – د. حلوز وفاء – حليمي مصطفى/ المركز الجامعي بالنعامة	نموذج GRP أداة لدعم ريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية -المركز الجامعي أحمد صالحي بالنعامة نموذجًا
مناقشة عامة		
برنامج الورشات		
الورشة الاولى: كيفية ايجاد فكرة مشروع **التوقيت: من 09:00 – 11:30**		
الورشة الثانية: نموذج العمل التجاري **التوقيت: من 12:00 – 15:00**		
قراءة التوصيات واختتام فعاليات الملتقى		

الاطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

The legal framework for start-ups in Algeria

مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني الموسوم ب: الجامعة والتنمية المحلية: دعم ريادة الاعمال والابتكار لخلق الشركات الناشئة.

المنظم من طرف: معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-المركز الجامعي صالحي احمد النعامة-

بالشراكة مع:-

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر-جامعة ادرار بالتعاون مع مركز تطوير المقاولاتية وحاضنة الاعمال الجامعية بالمركز الجامعي صالحي احمد و الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANED والصندوق الوطني للقرض المصغرANJEM

المنعقد بتاريخ:22-23 افريل 2025

من اعداد:

- د. كباهم سامي sami.kabahoum@univ-msila.dz
- د. الخير بوضياف kheir.boudiaf@univ-msila.dz

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- القطب الجامعي طريق برج بوعريريج، المسيلة 28000 - الجزائر

ملخص:

في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم الابتكار والتطوير، تولي الجزائر اهتمامًا خاصًا بالمؤسسات الناشئة باعتبارها أحد ركائز الاقتصاد الوطني الحديث، بحيث تم إصدار العديد من النصوص القانونية التي تضبط وتدعم ازدهار هذا النوع من الأشكال، وعلى رأس هذه النصوص نجد المرسوم التنفيذي رقم 254/20، الذي يهدف إلى إنشاء بيئة مواتية لتأسيس وتطوير المؤسسات الناشئة، وتوفير الدعم اللازم لها لتعزيز فرص نموها وتنافسيتها.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة، توجه اقتصادي، الابتكار، تطوير الاستثمار.

Abstract:

In the context of achieving sustainable economic development and supporting innovation and development, Algeria pays special attention to start-ups as one of the pillars of the modern national economy, so that many legal texts have been issued that regulate and support the prosperity of this type of form, and at the forefront of these texts we find Executive Decree No. 20/254, which aims to create a favorable environment for the establishment and development of start-ups, and provide them with the necessary support to enhance their growth opportunities and competitiveness.

Keywords: Start-ups, economic orientation, innovation, investment development.

مقدمة:

في العقود الأخيرة، شهدت الجزائر تغيرات ملحوظة في توجهاتها الاقتصادية، حيث تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة، وبرز دور المؤسسات الناشئة كإحدى الأدوات الإستراتيجية لتحقيق هذا التحول، نظرًا لمرونتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعد المؤسسات الناشئة مصدرًا مهمًا للوظائف الجديدة، كما تُسهم في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على القطاعات التقليدية، خصوصًا قطاع النفط والغاز.

ومع ارتفاع أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد العالمي، أصبحت الجزائر بحاجة إلى بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم تأسيس وتطوير هذه المؤسسات، وتُهيّئ المناخ الملائم لنموّها وازدهارها، لذلك أصدرت الدولة الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 254/20 لسنة 2020، الذي يمثل خطوة إستراتيجية لدعم المؤسسات الناشئة وتمكين رواد الأعمال من خلال توفير الدعم المالي، التسهيلات الإدارية، والحوافز الضريبية.

يأتي هذا المرسوم وغيره من النصوص في إطار رؤية الجزائر المستقبلية، التي تهدف إلى تطوير اقتصاد المعرفة وتعزيز الاستثمارات في القطاع التكنولوجي، مما يمكّن الجزائر من الاستفادة من الطاقات الشبابية والإبداعية في البلاد. ويعتبر هذا الدعم الذي يقدمه المرسوم فرصة ثمينة لتشجيع الابتكار وبناء قطاع اقتصادي متين يعتمد على المؤسسات الناشئة، التي تعتبر إحدى أهم ركائز الاقتصاد المستقبلي، ونأتي في هذه الدراسة للتفصيل في موضوع ترقية ودعم المؤسسات الناشئة بالجزائر.

المبحث الأول: المقصود بالمؤسسات الناشئة وأهميتها

نستعرض في هذا المبحث فكرتين جوهريتين تتعلقان بالمؤسسات الناشئة وأهميتها الاقتصادية، تتمثل الفكرة الأولى في توضيح مفهوم المؤسسات الناشئة وتحديد خصائصها الأساسية، حيث يُعد هذا النوع من المؤسسات عنصرًا حديثًا نسبياً في البيئة الاقتصادية ويتميز بمراحل تطور سريعة وتوجهات ابتكارية، ونهدف من خلال هذه النقطة إلى تبيان ما يجعل هذه المؤسسات فريدة من نوعها مقارنةً بالكيانات الاقتصادية التقليدية.

أما الفكرة الثانية، فهي تسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تعزيز الاقتصاد الوطني، فبفضل قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وتقديم حلول مبتكرة، تسهم هذه المؤسسات بشكل كبير في خفض معدلات البطالة، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وزيادة حجم الثروة المتداولة في السوق، علاوة على ذلك تساعد المؤسسات الناشئة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات جديدة، وتعزيز روح ريادة الأعمال، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونناقش هذه الجوانب بتفصيل أكبر في التفصيل الموالي.

المطلب الأول: المقصود بالمؤسسات الناشئة بالجزائر

حداثة الطرح بالجزائر حول المؤسسات الناشئة يفرض علينا الوقوف على مدلولها من خلال الإشارة إلى التعريف الفقهي للمؤسسات الناشئة والتعريف التشريعي إن وجد، وذلك في التفصيل الموالي.

الفرع الأول: المقصود بالمؤسسات الناشئة فقها

معنى المؤسسة الناشئة حرفيا وكمصطلح إنجليزي الأصل هو start–up والذي يتكون من كلمتين مجزئتين إلى: Start التي تعني الانطلاق و up بمعنى النمو (أمنة، 2021).

وتُعرف المؤسسات الناشئة في الجزائر بأنها حديثة النشأة في عالم الأعمال مع قابليتها للنمو السريع بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة (سامية، 2020)، أي أنها تتسم بكونها صغيرة الحجم، وتركز على تطوير منتجات أو خدمات مبتكرة تُحدث تغييرًا في السوق وتلبي احتياجاته بطرق جديدة، وتستند هذه المؤسسات إلى أفكار مبتكرة تستفيد غالبًا من التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات المتوفرة، أو تركز على حلول رقمية لقطاع محدد، وتتسم هذه المؤسسات بمرونة عالية، حيث تستطيع التكيف بسرعة مع متطلبات السوق المتغيرة والاستجابة للاحتياجات الجديدة، مما يجعلها محفزًا رئيسيًا للابتكار والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك يمكن القول أن الفقه لم يفلح في إيجاد تعريف متفق عليه، حيث حاول الفق تعريف المؤسسة الناشئة بناء على وجهات نظر مختلفة (نظرة اقتصادية– نظرة قانونية...إلخ).

الفرع الثاني: المقصود بالمؤسسات الناشئة تشريعا

في السياق الجزائري، ومع إصدار المرسوم التنفيذي رقم 254/20 ،بات تعريف المؤسسات الناشئة يأخذ طابعًا رسميًا، فالمؤسسات الناشئة الجزائرية تُصنف وفقًا لمعايير محددة، تشمل حداثة النشأة، الابتكار، وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتهدف الدولة الجزائرية من خلال هذا المرسوم إلى تشجيع الشباب ورواد الأعمال على دخول السوق بإبداعاتهم من خلال المادة 11 من المرسوم (مرسوم تنفيذي رقم 20/254، 2020)، عبر تسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتوفير الدعم المالي والإداري لهم.

فالمشرع الجزائري لم يقدم تعريف واضح ومباشر للمؤسسات الناشئة، وإنما اكتفى المشرع إلى وضع معايير بناء عليها يمكن اعتبار المؤسسة مؤسسة ناشئة وذاك ما نستخلصه من أحكام المرسوم التنفيذي 254/20.

فالمؤسسات الناشئةُ تعد أيضًا وسيلة فعالة لتعزيز ريادة الأعمال في المجتمع الجزائري، وتطوير المهارات والكفاءات التقنية لدى الشباب، وبفضل الدعم الحكومي ومبادرات التمويل، أضحت المؤسسات الناشئة وسيلة لجذب الكفاءات الشابة وخلق فرص عمل جديدة في السوق، ما يساهم في تقليل نسبة البطالة وتعزيز قدرات الشباب على الابتكار والتطوير.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الناشئة بالجزائر

تُعد المؤسسات الناشئة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرًا لدورها الكبير في تعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل ودعم الابتكار، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، بما في ذلك الاعتماد على القطاعات التقليدية، حيث تعتبر المؤسسات الناشئة إحدى الأدوات الفعالة لبناء اقتصاد قوي ومستدام يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والقدرات البشرية الشابة.

الفرع الأول: تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة

تسعى الجزائر إلى تخفيف الاعتماد على الموارد النفطية التي تشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر المؤسسات الناشئة في هذا السياق من أهم الحلول لتحقيق هذا الهدف، فهذه المؤسسات تعمل في مختلف القطاعات غير التقليدية مثل التكنولوجيا، الخدمات المالية، الطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، مما يساهم في خلق توازن اقتصادي وتطوير قطاعات جديدة بعيدًا عن تقلبات أسعار النفط العالمية.

تعتبر المؤسسات الناشئة محركًا أساسيًا لخلق فرص عمل جديدة (مرسوم تنفيذي رقم 20/254، 2020)، خاصة للشباب والخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد، فهي توفر بيئة عمل مبتكرة ومرنة تجذب المواهب الشابة التي

تبحث عن التميز والتطوير المهني، وتشير الدراسات إلى أن المؤسسات الناشئة تُسهم في تقليل معدلات البطالة عبر توليد وظائف جديدة في مجالات تتطلب مهارات متخصصة، مما يرفع من مستوى التوظيف ويعزز الاقتصاد المحلي.

الفرع الثاني: تشجيع الابتكار وتعزيز ثقافة الأعمال وجلب الاستثمار

تلعب المؤسسات الناشئة دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في المجتمع الجزائري، فهي تشجع الشباب على التفكير الإبداعي وتطوير حلول جديدة للمشاكل المجتمعية والاقتصادية، كما توفر هذه المؤسسات منصة لرواد الأعمال لتنفيذ أفكارهم وتطوير منتجات أو خدمات تلبي احتياجات السوق المحلي والإقليمي، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمجتمع وتطوير حلول فعّالة للتحديات اليومية (مرسوم رئاسي رقم 254/20، 2020).

تمتلك المؤسسات الناشئة الجزائرية القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات التكنولوجية والرقمية، حيث يُنظر إلى الجزائر على أنها سوق نامٍ وواعد بفضل تزايد عدد الشباب المتعلمين وارتفاع نسبة استخدام التكنولوجيا الحديثة. تساهم المؤسسات الناشئة في جذب المستثمرين عبر تقديم أفكار مبتكرة ومشاريع قابلة للنمو، ما يعزز مكانة الجزائر كمركز جذب للاستثمار ويدعم الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: نقل التكنولوجيا ودعم التنمية المحلية

تساهم المؤسسات الناشئة في تسريع نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الجزائر، إذ تميل هذه الشركات إلى استخدام أحدث التقنيات لتطوير منتجاتها وخدماتها، ومن خلال التفاعل مع الأسواق العالمية وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، تقوم هذه المؤسسات بنقل المعرفة والخبرات التي يمكن أن تساهم في تطوير البيئة التكنولوجية في الجزائر وتعزيز الابتكار المحلي.

تعمل المؤسسات الناشئة على تطوير حلول مبتكرة تخدم مختلف القطاعات المجتمعية، مثل الصحة، التعليم، الزراعة، الطاقة، والخدمات العامة.

فهي تقدم خدمات وحلول تساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتطوير البنية التحتية، على سبيل المثال، تساهم الشركات الناشئة في قطاع الزراعة الذكية بتحسين كفاءة الزراعة المحلية واستخدام الموارد بشكل أفضل، مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الفرع الرابع: تمكين الكفاءات البشرية وتطوير الاقتصاد الرقمي

تعتبر المؤسسات الناشئة منصة لتطوير الكفاءات الوطنية ورفع مستوى المهارات في المجالات التقنية والإدارية، فهي تساهم في توفير فرص للتدريب والتطوير المهني للعاملين فيها، مما يرفع من كفاءة اليد العاملة ويعزز قدرات الأفراد على مواجهة التحديات المهنية، وهذا التمكين يسهم في إعداد جيل من الكفاءات القادرة على قيادة الاقتصاد مستقبلاً ورفع مستوى التنافسية الوطنية (مرسوم تنفيذي رقم 20/254، 2020).

في عصر الاقتصاد الرقمي، تلعب المؤسسات الناشئة دورًا رئيسيًا في تحقيق التحول الرقمي في الجزائر، حيث تقدم حلولاً رقمية تدعم مختلف القطاعات، وتساهم في تطوير بنية تحتية رقمية تدعم النمو الاقتصادي، من خلال تطوير منصات وتطبيقات رقمية، تسهم المؤسسات الناشئة في تحقيق الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التحول الرقمي، ما يسهم في تحسين الخدمات وزيادة الإنتاجية.

المبحث الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة

نعالج في هذا المبحث لفكرة آليات دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، وذلك من خلال استحداث الأجهزة الداعمة وكذلك أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الناشئة والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: استحداث أجهزة دعم المؤسسات الناشئة

يحدد هذا المرسوم آليات وسبل دعم المؤسسات الناشئة، ويتناول عدة محاور، من أبرزها:

الفرع الأول: استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة: (مرسوم تنفيذي رقم 54/20، 2020)

في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، يقترح وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة عناصر السياسة الوطنية في مجال المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، كما يسهر على تنفيذها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وبهذه الصفة، يكلّف الوزير بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات والهيئات والحركة الجمعوية المعنية على الخصوص، بما يأتي :

– تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات واقتصاد المعرفة، لاسيما الاقتصاد الرقمي،

– ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة،

– ترقية وتطوير الحاضنات والحظائر السيبيريانية والأقطاب التكنولوجية وأقطاب الابتكار والأقطاب التنافسية،

– ترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتجات البحث.

ومن خللا استحداث وزارة للمؤسسات الناشئة نجد أن الجزائر تسعى إلى خلق مجال للاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، بهدف تفعيل تواجدها، بإعداد واقتراح سياسة واستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وتنفيذها وضمان متابعتها.

الفرع الثاني: إنشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة :

يعمل هذا الصندوق على تقديم تمويلات، دعم مادي وتقني للمؤسسات الناشئة، يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة و لمناصب الشغل, يعتمد على طاقة الابتكار ومقاولاتية شباب البلد (خضراء، 2021).

وجاء بنص المادة 131 من القانون 14/19 حساب تخصص عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة " start-up"، حيث يتضمن باب النفقات من هذا الحساب ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة، ووضع نسب تحفيزية للقروض البنكية وكذلك تمويل التكوين واحتضان المؤسسات الناشئة (قانون رقم 14/19، 2019).

الفرع الثالث: إطلاق حاضنات أعمال:

يشجع المرسوم التنفيذي 254/20، على إنشاء حاضنات تساعد رواد الأعمال على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، وتزويدهم بالإرشاد اللازم.

تساهم حاضنات الأعمال بشكل فعال في دعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الطموحة الساعية إلى تأسيس مؤسسات مبتكرة في مجالات متنوعة مثل الإنتاج والخدمات، وكذلك البحث والتطوير. وتهدف هذه الحاضنات إلى توفير بيئة داعمة تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومستدامة. وتقدم الحاضنات العديد من الموارد التي يحتاجها أصحاب المشاريع، حيث تشمل الدعم المادي من خلال توفير المساحات والأدوات اللازمة للعمل، والدعم البشري بتقديم استشارات وإرشادات من خبراء مختصين في مجالات متعددة، وأحيانًا الدعم المالي الذي يعينهم على تخطي العقبات المالية في المراحل الأولى من التأسيس. وبهذه الطريقة، تمكّن الحاضنات المشاريع الناشئة من مواجهة التحديات المختلفة التي قد تعترض طريقها، وتساعدها على التأسيس والازدهار في بيئة عمل تنافسية (عائشة، 2022).

حيث تتولّى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة ''حاضنة أعمال'' مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة ومرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة، مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل، وكذلك توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية، وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والإنترنيت عالي التدفق، مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج، مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق وفقا لما جاء بنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي 254/20.

الفرع الرابع: مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة

تعتبر هذه المؤسسة أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات عات الناشئة، لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار وفقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي 356/20، حيث تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة'' تحمل التسمية المختصرة (ألجريا فانتور) وتدعى في صلب النص '' المؤسسة'' (مرسوم تنفيذي رقم 256/20، 2020).

حيث تخضع المؤسسة في علاقاتها مع الدولة للقواعد المطبقة على الإدارة، وتعد تاجرا في علاقاتها مع الغير وفقا للمادة الأولى من من المرسوم التنفيذي 356/20.

المطلب الثاني: أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الناشئة والتحديات التي تواجهها

في الحقيقة المؤسسات الناشئة بالجزائر تلقى الدعم في إطار أشكال مختلفة، ولكن ذلك لا يحول دون وجود تحديات تواجه هذه المؤسسات وهذا ما سوف نشير له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أشكال الدعم المقدمة للمؤسسات الناشئة

1/الدعم المالي:يلعب الدعم المالي دورًا حيويًا في تعزيز نمو الشركات الناشئة، خاصة في مراحلها الأولى التي تتطلب موارد كبيرة للتطوير والابتكار، يأتي الصندوق الوطني المخصص لدعم المؤسسات الناشئة (قانون رقم 14/19، 2019)،كأداة مالية استراتيجية توفر تمويلًا سريعًا ومرنًا يلبي احتياجات هذه الشركات ويتيح لها الفرصة للتركيز على التطوير والابتكار بدلاً من الانشغال بجمع الموارد المالية، هذا الصندوق يساعد أيضًا على تقليل مخاطر الاستثمار لرواد

الأعمال، مما يشجع المزيد من الأفراد على الدخول في سوق المشاريع الناشئة. كما يسهم في تسريع وتيرة نمو الشركات من خلال دعم المشاريع القابلة للتوسع والساعية للوصول إلى أسواق أكبر.

وتسهر حاضنات الأعمال على مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق وفقا لما جاء بنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي 254/20.

2/الدعم الضريبي:إن تقديم تسهيلات ضريبية لفترة محددة يُعدّ حافزًا قويًا للمؤسسات الناشئة، حيث يساعد على تخفيف العبء المالي عنها خلال سنواتها الأولى، غالبًا ما تواجه الشركات الناشئة تحديات في تحقيق أرباح ثابتة خلال الفترة الأولى من التأسيس، لذا فإن تخفيف الأعباء الضريبية يمكن أن يسهم في تحسين قدرتها على الصمود والنمو، تشمل هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية أو تخفيضات في نسبة الضرائب المفروضة، وهو ما يساعد الشركات على إعادة استثمار أموالها في تطوير منتجاتها، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، وتوظيف مزيد من الكفاءات. في نهاية المطاف، يؤدي هذا إلى تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

حيث أشارت قوانين المالية الجزائرية لسنة 2020 بالمادة 69و2020 التكميلي بالمادة 33 المعدلة للمادة 69 وقانون المالية لسنة 2021 بالمادة 86 معدلة للمادة 33 (قفي، 2022)، إلى :

_ إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة قانون المالية الجزائري لسنة 2020 بالمادة 69.

_ تعفى المؤسسات الناشئة من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات (3) سنوات ابتداء من تاريخ النشاط، وكذلك تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة وكذلك تعفى من الرسم على القيمة المضافة بعنوان انجاز مشاريعها بقانون المالية لسنة 2020 التكميلي بالمادة 33 المعدلة للمادة 69.

_ تعفى المؤسسات من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات (4) سنوات من تاريخ الحصول على علامة مؤسسة ناشئة، بقانون المالية لسنة 2021 بالمادة 86 معدلة للمادة 33.

3/الدعم الفني والتقني:تلعب الحاضنات (مرسوم تنفيذي رقم 54/20، 2020) والمراكز التقنية دورًا أساسيًا في دعم الشركات الناشئة من خلال توفير التوجيه الفني والموارد اللازمة لتطوير المنتجات بما يتماشى مع احتياجات السوق، توفر الحاضنات بيئة عمل محفزة تُتيح للشركات الناشئة الوصول إلى خبراء في مختلف المجالات، مثل التصميم، والتسويق، والتطوير التكنولوجي، كما تتيح الفرصة للتعلم من التجارب الناجحة والفشل المحتمل، مما يقلل من أخطاء التأسيس ويزيد من فرص النجاح، بالإضافة إلى ذلك، تسهم الحاضنات في الربط بين الشركات الناشئة وشبكة من المستثمرين والمستشارين، مما يساعد على جذب الاستثمارات وتوسيع الأعمال.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لدعم المؤسسات الناشئة، لا تزال هناك تحديات أساسية تؤثر على نمو هذا القطاع وتحدّ من قدرته على الازدهار والمساهمة في الاقتصاد بشكل فعال، وفيما يلي توسيع للأفكار المطروحة حول هذه التحديات:

1/كثرة الإجراءات الإدارية المعقدة:تُعدّ الإجراءات الإدارية المعقدة واحدة من أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة، فغالبًا ما يتطلب تأسيس شركة ناشئة في الجزائر المرور بعدد من الخطوات الإدارية الطويلة والمعقدة، مثل التسجيل التجاري، والحصول على التراخيص اللازمة، واستيفاء الشروط المتعلقة بالمقر الرئيسي والموارد البشرية.

هذه الإجراءات تؤخر تأسيس المؤسسات تثني بعض شباب الأعمال خاصة عن الانطلاق في مشاريعهم، كما تستهلك هذه التعقيدات جهدًا ووقتًا يمكن استثمارهما في تطوير الفكرة وتنفيذها، وبالتالي فإن تبسيط هذه الإجراءات وتسهيل الوصول إلى الدعم الإداري يمكن أن يساهم في تحفيز نمو المؤسسات الناشئة وتيسير انطلاقتها في السوق.

2/نقص الكفاءات التقنية والافتقار لدراسة الجدوى: تمثل الكفاءات المتخصصة في المجالات التقنية، مثل البرمجة، وتصميم المنتجات، وتحليل البيانات، عاملاً أساسيًا لنجاح الشركات الناشئة، خصوصًا تلك التي تركز على الابتكار التكنولوجي، ومع ذلك، تواجه الشركات الناشئة تحديًا في العثور على موظفين ذوي مهارات عالية نتيجة نقص الكفاءات في السوق المحلية أو عدم توافر برامج تدريبية متقدمة تلبي احتياجات السوق الحديثة، هذا النقص يؤدي إلى صعوبة بناء فرق عمل متخصصة تدعم الابتكار وتساهم في تطوير منتجات مبتكرة، لحل هذه المشكلة، قد يكون من الضروري تعزيز التعليم التقني والمهني، وتوفير برامج تدريبية تستهدف المهارات المطلوبة، بالإضافة إلى تحفيز العقول الجزائرية في الخارج على العودة والمساهمة في دعم هذا القطاع.

كما أن الكثير من المؤسسات الناشئة تفتقر لدراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطره المبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم بالعمومية سيجعلها في الأجل القريب مهددة بصرف الكثير من الأموال والجيد والوقت دون رقابة أو مراعاة لمحدودية قدرتها (تبينات، 2021).

3/إجراءات الوصول إلى التمويل:رغم وجود صندوق دعم المؤسسات الناشئة، إلا أن الوصول إلى التمويل لا يزال يمثل تحديًا، خاصة للمشاريع الكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، أو التي تتطلب تمويلًا متواصلًا على المدى الطويل، هذا التحدي يعود جزئيًا إلى معايير التمويل الصارمة، وعدم وجود قنوات تمويل متنوعة مثل صناديق رأس المال المغامر أو حاضنات الأعمال ذات الموارد الضخمة،

أيضًا تفتقر العديد من الشركات الناشئة إلى الخبرة اللازمة في تقديم مشاريعها بشكل يجذب المستثمرين، لذلك، من المهم العمل على تطوير منظومة تمويل شاملة تتضمن خيارات متعددة، مثل تسهيلات بنكية، وبرامج تحفيز استثمار القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الشركات في إعداد خطط أعمال جاذبة للمستثمرين، مما يزيد من فرصها في الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع.

معالجة هذه التحديات يتطلب تعاونًا بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والمجتمع المدني بشكل عام، فهذا التعاون يمكن أن يسهم في بناء منظومة متكاملة تدعم المؤسسات الناشئة، وتساعدها على تجاوز العقبات، وتنمية قدراتها، مما يعزز من دورها في الاقتصاد الوطني ويدعم تنمية مستدامة في البلاد.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والابتكار، إذ تلعب دورًا حيويًا في خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات المختلفة، ويأتي المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وبعض النصوص الأخرى كخطوة هامة نحو توفير إطار تنظيمي وتشريعي يدعم هذه المؤسسات ويعزز من قدرتها على المنافسة والنمو في السوق المحلي والدولي، فبفضل هذه النصوص القانونية تتوفر للمؤسسات الناشئة على فرص أكبر للوصول إلى التمويل، والدعم الفني، والتوجيه، وهو ما يعزز من فرص نجاحها واستمراريتها.

ومع تحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية التحتية اللازمة، يمكن أن تتحول الجزائر إلى بيئة جاذبة للاستثمارات في قطاع الشركات الناشئة، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، حيث إن خلق هذه البيئة الداعمة سيشجع رواد الأعمال والمبتكرين على المساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، ويجذب المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في حلول وأفكار جديدة تساهم في ازدهار الاقتصاد وتعزز من مكانة الجزائر كوجهة رائدة في المنطقة للشركات الناشئة.

توصيات لتعزيز دعم المؤسسات الناشئة:

- الحرص الدائم على تطوير الإطار القانوني بما يتلاءم مع متغيرات السوق واحتياجات المؤسسات الناشئة.
- تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الدعم المالي والتقني للمؤسسات الناشئة.

توسيع شبكة الحاضنات ومسرعات الأعمال في مختلف الولايات لتشمل المزيد من رواد الأعمال الشباب في المناطق المختلفة بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

_ قانون رقم 14/19. (2019). الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 81.

_ مرسوم تنفيذي رقم 256/20. (2020). الجريدة الرسمية العدد 73.

_ مرسوم تنفيذي رقم 54/20. (2020). الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 12.

_ مرسوم تنفيذي رقم 20/254. (2020). الجزائر: جريدة الرسمية العدد 55.

_ مرسوم رئاسي رقم 254/20. (2020). الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية عدد55.

ثانيا: المراجع

_زرواق عائشة. (2022). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري- صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* ، الصفحات 970-989.

_ صفاء زايدي و سعاد قوفي. (بلا تاريخ). الإعفاءات الضريبية للمؤسسة الناشئة – دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية* ، الصفحات 165-184.

_ صفاء زايدي وسعاد قفي. (2022). الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة- دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية. *مجلة الأصيل للدراسات الاقتصادية والإدارية* ، الصفحات 165-184.

_ عبد الحميد لمين وحساين سامية. (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20. *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال* ، الصفحات 03-28.

_عراب فاطمة الزهراء وصديق خضراء. (2021). دور الدولة في في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدية – دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* ، الصفحات 33-47.

_لعمامرة صارة ووفاء تبينات. (2021). المؤسسات الناشئة : نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة بالجزائر- تحديات وعراقيل. *مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية* ، الصفحات 81-95.

_مخناش أمنة. (2021). المؤسسة الناشئة في الجزائر- الإطار المفاهيمي والقانوني. *مجلةصوت القانون* ، الصفحات 767-809.